Deloitte.

آخر المستجدّات في الإمارات العربية المتحدة

الاتحادية للضرائب تنشر القرار رقم (1) لسنة 2024 بشأن المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب القرار رقم (1) لسنة 2024 بشأن تطبيق النقاط السوداء على الوكلاء الضريبيين في حال مخالفة المعايير المهنية. وتشمل المخالفات تلك المتعلقة بالسرية والنزاهة والموضوعية والسلوك المهني والكفاءة المهنية. كما تجدر الإشارة إلى أنّ العواقب المترتبة على تلك المخالفات تعتمد على تراكم النقاط السوداء، بدءًا من التبليغ ووصولًا إلى إلغاء التسجيل الضريبي، على أن تسري تلك التشريعات اعتبارًا من 1 يوليو 2024.

للاطلاع على النصّ الكامل للقرار، يُرجى زيارة هذا الرابط.

الاتحادية للضرائب تعدّل التوضيح العامّ رقم VATP037 بشأن خدمات أعضاء مجلس الإدارة

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب التوضيح العامّ المعدّل بشأن ضريبة القيمة المضافة VATP037 والخاصّ بقيام شخص طبيعي بتأدية مهام عضو مجلس الإدارة، على أي يحلّ التوضيح العامّ الجديد محلّ النسخة السابقة الصادرة بموجب الرقم VATP031.

واعتبارًا من 1 يناير 2023، لن يُعامل أداء وظيفة عضو مجلس الإدارة من قبل شخص طبيعي، سواء بموجب تعويض نقدي أو عيني، في مجلس إدارة أي جهة حكومية أو قطاع خاصّ، على أنه توريد خدمات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. كما يقدّم التوضيح العامّ إرشادات بشأن كيفية تطبيق النصّ الجديد وتحديد الالتزامات الضريبية المترتبة على الأشخاص الطبيعيين المعنيين، والناشئة قبل وبعد تاريخ 1 يناير 2023.

ولا بدّ من الإشارة إلى وجود اختلافات بسيطة بين التوضيح العامّ VATP031 والتوضيح العامّ VATP037، والتي تتضمّن التعديلات التالية:

- في القسم المتعلق بمجلس الإدارة، يشير النصّ الوارد في التوضيح العامّ إلى ما يلي: "وللتوضيح، فإنّ هذا الاستثناء يشمل أي خدمات يقدّمها عضو مجلس إدارة للجنة منبثقة من المجلس الذي يكون عضوًا فيه".
- كما أنّ صفة عضو مجلس الإدارة أصبحت تشمل ما يلي: "على سبيل المثال، تُعتبر الخدمات المقدّمة كأعمال حرّة من قبل شخص طبيعي طرف ثالث ليس عضو مجلس إدارة خلال اجتماعات **أي لجنة منبثقة من المجلس**، بمثابة توريدات لخدمات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وستكون خاضعة للضريبة رهنًا باستيفاء شروط أخرى".

كما تناولت التغييرات إحدى المسائل التي اعتبرت الهيئة الاتحادية للضرائب أنها بحاجة إلى المزيد من التوضيحات، والمرتبطة بأنشطة مجلس الإدارة التي من المقرّر إدراجها ضمن نطاق التعديل اعتبارًا من 1 يناير 2023.

للاطلاع على النصّ الكامل للتوضيح العامّ، يُرجى زيارة هذا الرابط.

تذكير: ردّ ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية الزائرة في الدولة

اعتبارًا من 1 مارس 2024، يمكن للأعمال المؤهلة من خارج الدولة التقدّم بطلب استرداد ضريبة القيمة المضافة في الدولة عن السنة التقويمية 2023 بموجب نظام ردّ الضريبة للأعمال الأجنبية الزائرة.

وفي سياق مفصّل، فإنه خلال الفترة الممتدّة من 1 مارس 2024 حتى 31 أغسطس 2024، ستقبل الهيئة طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة في الدولة بموجب نظام ردّ الضريبة للأعمال الأجنبية الزائرة. وبالتالي، يتعيّن على الأعمال غير المقيمة في الدولة مراعاة ما إذا كانت قد تكبّدت ضريبة القيمة المضافة في الدولة وكانت مؤهلة لاستردادها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الاسترداد يخضع لشروط صارمة من حيث استيفاء المتطلبات والأدلة الثبوتية، وعليه يوصى اتخاذ التدابير المطلوبة على وجه السرعة.

الدّعم المقدّم من قبل ديلويت

لدى ديلويت فريق من المتخصّصين في مجال ضريبة القيمة المضافة في الدولة، والذين يمكنهم تقديم الدعم اللازم خلال مرحلة التقدّم بطلب استرداد الضريبة. كما يمكن للفريق مراجعة هيكل سلسلة التوريد الخاصّة بالأعمال بهدف تخفيض تكلفة الضريبة غير القابلة للاسترداد في الدولة والتي سيتمّ تكبّدها في المستقبل. والجدير بالذكر أنّ ذلك قد يعود بالفائدة على الأعمال التي تمّ تأسيسها في الدول غير المُعترف بها حاليًا على أنها مؤهلة، بالإضافة إلى دعم الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية للأعمال المؤهلة للتقدّم بطلبات الاسترداد.

وللمزيد من المعلومات حول نظام ردّ ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى أيّ من الجهات الواردة معلوماتها أدناه أو التواصل مع الجهة المُعتادة في ديلويت.

جمارك دبي تصدر إعلانًا جمركيًا بشأن تعديل الجدول الموحّد لتصنيف وتبويب السلع لدول مجلس التعاون الخليجي

أصدرت جمارك دبي مؤخراً الإعلان الجمركي رقم (1) لسنة 2024 الذي ينصّ على التعديلات على الجدول الموحّد للتعرفة الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي. كما يتوافق التحديث مع النسخة الصادرة في سنة 2022، بما في ذلك التعديلات اللاحقة عليها.

وقد تمّت الموافقة على هذه التعديلات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أنّ الجهات الجمركية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي قد تعلن قريبًا عن التعرفة الجمركية المحدّثة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التعديلات على الجدول الموحّد للتعرفة الجمركية قد دخلت حيز التنفيذ في الإمارات العربية المتحدة اعتبارًا من 1 يناير 2024.

للاطلاع على النصّ الكامل للإعلان الجمركي، يُرجى زيارة هذا الرابط.

جمارك دبي تصدر الإعلان الجمركي رقم (2024/03) بشأن تطبيق سياسة تثمين النفايات ذات الاستخدام الصناعي

نشرت جمارك دبي مؤخراً الإعلان الجمركي رقم (2024/03) بهدف تقديم معلومات إرشادية للجهات المحلية بشأن كيفية تطبيق السياسات المتعلقة بتثمين النفايات ذات الاستخدام الصناعي. وبموجب الإعلان الجمركي المذكور، فإنّ كافة المنشآت التي تصدّر النفايات ذات الاستخدام الصناعي، بغض النظر عن تواجدها في البرّ الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو المناطق الحرّة، تخضع لرسوم التصدير.

ويختلف جدول رسوم التصدير باختلاف نوع النفايات المصدّرة، وذلك على النحو الوارد في الجدول المُلحق بالإعلان الجمركي. فعلى سبيل المثال، يُفرض رسم بقيمة 400 درهم إماراتي لكل طنّ على خردة الحديد التي تحمل رمز النظام المنسق 720450، في حين أنّ تصدير نفايات الإطارات الهوائية التي تحمل الرمز 40040000 يخضع لرسم مخفّض بقيمة 100 درهم إماراتي لكل طنّ.

وبهدف تسهيل هذه المدفوعات، يتعيّن على المصدرّين الدخول إلى منصّة الخدمات الإلكترونية التابعة لوزارة الاقتصاد وإدخال البيانات المتعلقة بالمنتج.

إضافة إلى ما تقدّم، ينصّ الإعلان الجمركي على إرشادات التخليص الجمركي التي يتعيّن على كافة المنشآت المصدّرة الالتزام بها، ويشمل ذلك ما يلي:

- التأكد من صحة وتطابق قيمة رسم تصدير النفايات ذات الاستخدام الصناعي مع الكمية المصدّرة.
- تفادي الخلط بين أنواع النفايات المختلفة داخل الحاوية أو الشحنة الواحدة.
- التصريح عن بند التعرفة الجمركية الصحيح ووصف المنتجات المعدّة للتصدير.
- تقديم ما يثبت سداد رسوم التصدير خلال مرحلة تنظيم البيان الجمركي.

والجدير بالذكر أنه تمّ نشر الإعلان الجمركي في 13 فبراير 2024، إلا أنه دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 29 يناير 2024 على النحو المبيّن في المادة (5) من الإعلان.

وللمزيد من المعلومات حول المنتجات المعنيّة وبند التعرفة الجمركية الخاصّ بها ورسوم التصدير المطبّقة، يُرجى الاطلاع على النصّ الكامل للإعلان الجمركي.

دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكمبوديا حيز التنفيذ

دخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الموقّعة بتاريخ 8 يونيو 2023 بين الإمارات العربية المتحدة ومملكة كمبوديا حيز التنفيذ رسميًا في 31 يناير 2024. ولأغراض تطبيق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في إمارة دبي، فقد أصدرت جمارك دبي الإعلان الجمركي رقم (2024/02).

وتهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى توطيد العلاقات الاقتصادية وتعزيز التجارة الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وكمبوديا من خلال إنشاء منطقة تجارة حرّة، وخفض الرسوم الجمركية على أكثر من 90٪ من السلع والمنتجات، وإلغاء الحواجز غير الضرورية أمام التجارة، وتوفير بيئة مناسبة للتجارة.

والجدير بالذكر أنّ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة تتناول موضوع التجارة في السلع والخدمات والتجارة الرقمية وتشجيع الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

للاطلاع على النصّ الكامل للاتفاقية المذكورة، يُرجى زيارة هذا الرابط.

توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكولومبيا

بتاريخ 19 أبريل 2024، وقّع وزير الدولة للتجارة الخارجية، الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكولومبيا مع نظيره الكولومبي.

وتتوافق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تمّ توقيعها مؤخراً مع رؤية الإمارات العربية المتحدة وبرنامج التجارة الخارجية الهادف إلى توطيد العلاقات التجارية الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وكولومبيا من خلال تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة، وإزالة الحواجز غير الضرورية أمام التجارة. ومما لا شكّ فيه أنّ تلك الاتفاقية تساهم في توفير بيئة مواتية لأنشطة الأعمال في كلتا الدولتين.

والجدير بالذكر أنه لم يتم تحديد التاريخ المقرّر لدخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكولومبيا حيز التنفيذ، إلا أنّ هذه الاتفاقية تُعتبر شاملة وتغطي جوانب مختلفة مثل تبادل السلع والخدمات والتجارة الرقمية وتشجيع الاستثمارات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وفي هذا الشأن، هناك العديد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي قامت الإمارات العربية المتحدة بإبرامها، والتي تشمل الاتفاقيات السارية بينها وبين كلّ من الهند وإندونيسيا وتركيا وكمبوديا.

جمارك دبي تنشر السياسة الجمركية رقم (2024/57) بشأن شروط وضوابط تطبيق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند

إلحاقًا بالسياسة الجمركية رقم (2022/54) والسياسة الجمركية رقم (2023/56) بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والهند، فقد تقرّر تطبيق التعرفة الجمركية على السلع المستوردة من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة على أساس الفئات المختلفة الواردة في المُلحق (ب/2) من الاتفاقية للسنوات 2024-2025.

- استمرار الإعفاء من الرسوم الجمركية على المنتجات المُدرجة في الفئة (A).
- فرض رسوم جمركية بنسبة 2% على المنتجات المُدرجة في الفئة (C).
- فرض رسوم جمركية بنسبة 3.5% على المنتجات المُدرجة في الفئة (E).
- احتساب الرسوم الجمركية عن المنتجات المُدرجة في الفئة (TR) وفقًا للملحق (ب/2) من الاتفاقية.
- استمرار تطبيق المنتجات جداول التعرفة الجمركية النافذة عن المنتجات المُدرجة في الفئة (F).

والجدير بالذكر أنّ السياسة ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من الأول من مايو 2024، وبالتالي يتعيّن على كافة الإدارات الجمركية المعنيّة تنفيذ أحكام تلك السياسة ضمن نطاق اختصاصها.

وللمزيد من المعلومات بشأن التحديثات المتعلقة بالمسائل الجمركية في الإمارات العربية المتحدة، يُرجى التواصل مع شيماء حسيني أو جهة الاتصال المُعتادة في ديلويت.

آخر المستجدّات في المملكة العربية السعودية

الزكاة والضريبة والجمارك تُعلِن عن معايير اختيار دافعي الضرائب المُستهدَفين في المجموعة الثانية عشرة لتطبيق نظام الفوترة الإلكترونية

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") عن معايير اختيار دافعي الضرائب المقيمين والمُستهدَفين ضمن المجموعة الثانية عشرة لتطبيق "مرحلة الربط والتكامل" من نظام الفوترة الإلكترونية.

الاعتبارات الرئيسية التي يجب على دافعي الضرائب مراعاتها بموجب الإعلان الصّادر عن الهيئة:

•على دافعي الضرائب المقيمين الذين تتجاوز إيراداتهم الخاضعة للضريبة (10) مليون ريال سعودي (حوالي 2.6 مليون دولار أمريكي) في إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدّمة عن السنة التقويمية 2022 أو 2023 ربط أنظمة الفواتير الإلكترونية الخاصّة بهم مع المنصّة التابعة للهيئة لأغراض اعتماد الفواتير الإلكترونية و/أو إرسالها .

- بالنسبة للمجموعة الحادية عشرة من دافعي الضرائب المقيمين، ستبدأ عملية الربط مع منصّة "فاتورة" التابعة للهيئة اعتبارًا من 1 ديسمبر 2024، مما يمنحهم ستّة أشهر على الأقلّ للامتثال لمتطلبات مرحلة التكامل والربط.

وبحسب خبرتنا في هذا المجال، فإننا نتوقّع أن تقوم الهيئة رسميًا بإخطار دافعي الضرائب المُستهدَفين بالجدول الزمني المحدّد للمجموعة التاسعة. وبالتالي، يتعيّن على دافعي الضرائب الذين لم يتمّ استهدافهم في المجموعات السابقة التخطيط بصورة مُسبَقة لاستيفاء متطلبات التكامل والربط، لا سيّما وأنّ هذه العملية تتطلب موارد كبيرة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية لأغراض الامتثال في الوقت المحدد، مما يجعل عملية الاستعداد المُسبَق أمرًا بالغ الأهمية لأغراض تسهيل عملية الامتثال

تذكير: اقتراب موعد انتهاء مبادرة الإعفاء من الغرامات والعقوبات المالية في المملكة

بموجب مبادرة الإعفاء من الغرامات والعقوبات المالية في المملكة العربية السعودية، والتي تنتهي بتاريخ **30 يونيو 2024**، يمكن لدافعي الضرائب معالجة المسائل الضريبية من خلال تخفيض الغرامات المترتبة عليهم. ومما لا شكّ فيه أنّ هذه المبادرة تساهم في تسهيل عملية تصحيح ضريبة القيمة المضافة المصرّح عنها بأقلّ مما يجب أو الضريبة المستردّة بالزيادة واستكمال التزامات التسجيل الضريبي في حال التأخر في التسجيل. وبالتالي، فإنه لأغراض الاستفادة من هذا الإعفاء، يجب سداد كافة المبالغ الضريبية المستحقة بحلول الموعد النهائي المحدد، وبالتالي يوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الفرصة قبل انتهاء موعد المبادرة.

وللمزيد من المعلومات بشأن مبادرة الإعفاء في المملكة العربية السعودية، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى أيّ من الجهات الواردة معلوماتها أدناه أو التواصل مع الجهة المُعتادة في ديلويت.

الزكاة والضريبة والجمارك تصدر دليلاً إجرائياً للإدخال المؤقت للوسائط البحرية السياحة بالتعاون مع الهيئة السعودية للبحر الأحمر

في فبراير 2024، أصدرت هيئة الزكاة والضرائب والجمارك السعودية ("الهيئة")، بالتعاون مع الهيئة السعودية للبحر الأحمر، الدليل الإجرائي للإدخال المؤقت للوسائط البحرية السياحة.

ويهدف الدليل إلى تبسيط الإجراءات الجمركية لأنشطة السياحة الساحلية، ويشمل موضوعات مثل عملية تقديم طلب الإدخال المؤقت والمدة والمتطلبات والقيود والالتزامات الخاصة بالإدخال المؤقت. ومما لا شكّ فيه أنّ الدليل يعود بالفائدة عل كلّ من المستثمرين والسياح وشركات النقل البحري، والذين يستخدمون اليخوت الأجنبية أو الزائرة ضمن المناطق الجغرافية الخاضعة لإشراف الهيئة السعودية للبحر الأحمر.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يُرجى الاطلاع على هذا الرابط.

توسيع نطاق الإعفاء الجمركي للمنشآت الصناعية اعتبارًا من الأول من أبريل 2024

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية مؤخراً عن توسيع نطاق الإعفاءات الجمركية للمنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية. وتنطوي هذه الخطوة الاستراتيجية على توسيع فئات السلع والقطاعات المخوّلة بالحصول على تلك الإعفاءات، كما أنها تهدف إلى تعزيز النموّ والتنوعّ الصناعي.

وتتضمن خطط التوسّع منح إعفاءات لمجموعة متنوعة من الآلات والمعدّات والمواد الخام والمكوّنات المُستخدمة في عمليات التصنيع. ويشمل ذلك تقديم حوافز للصناعات الناشئة، وذلك بما يتوافق مع التطلعات الاقتصادية للمملكة.

وبالنظر إلى وجهة نظر المملكة، فإنّ توسيع نطاق الإعفاء الجمركي للمنشآت الصناعية له قيمة كبيرة. وفي هذا الشأن، فإنّ ذلك لا ينطوي فقط على تعزيز جاذبية الاستثمار في المملكة في قطاعات خارج نطاق الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات، وإنما يساهم أيضًا في تشجيع التنويع وتقليل اعتماد المملكة على الإيرادات المحقّقة من النفط.

كما أنّ ذلك يساهم في تعزيز التطوّر التكنولوجي والابتكار من خلال تعزيز توافر الآلات والمعدات المتقدمة للمؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى دعم إتاحة فرص العمل من خلال تسهيل نموّ الصناعات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يتماشى مع برنامج المملكة لتوسيع فرص العمل لسكانها.

إضافة إلى ما تقدّم، يهدف توسيع الإعفاء إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات التي تتمتع بالأولوية، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والتصنيع المتقدّم وتكنولوجيا المعلومات، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

ومما لا شكّ فيه أنّ مبادرة المملكة العربية السعودية المتمثّلة في توسيع نطاق الإعفاء الجمركي للمنشآت الصناعية تمثل هدفاً استراتيجياً من حيث تعزيز قدرتها التنافسية الصناعية، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق النمو المُستدام، كما أنها تجسّد الجهود الاستباقية للاستفادة من موارد المملكة وقدرتها على تعزيز اقتصاد يتمتع بالحيوية والمرونة.

وللمزيد من المعلومات في هذا الشأن، يُرجى الاطلاع على هذا الرابط.

هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة تعلن عن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصّة جديدة في المملكة العربية السعودية

بتاريخ 13 أبريل 2024، اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية إجراءات ايجابية لتنويع اقتصادها، وذلك من خلال إنشاء مدن ومناطق اقتصادية خاصّة توفّر فرصًا استثمارية مربحة للمستثمرين على المستوى الوطني والدولي. والجدير بالذكر أنّ المناطق الاقتصادية المنشأة حديثًا هي كالتالي:

1. المنطقة الاقتصادية الخاصّة بمدينة الملك عبد الله.
2. المنطقة الاقتصادية الخاصّة بجازان.
3. المنطقة الاقتصادية الخاصّة برأس الخير.
4. المنطقة الاقتصادية الخاصّة للحوسبة السحابية والمعلوماتية في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وللمزيد من المعلومات حول المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة، يُرجى الاطلاع على هذا الرابط

آخر المستجدّات في سلطنة عُمان

مرور ثلاث سنوات على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عُمان

بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عُمان، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من 16 أبريل 2021، أصبحت الضريبة جزءًا لا يتجزأ من إجراءات الأعمال في السلطنة، وقد ساهم ذلك في إحداث الكثير من التغييرات في المشهد الضريبي. ومما لا شكّ فيه أنّ الأعمال قد بذلت جهودًا كبيرة في التكيّف مع تلك التغييرات والسعي للامتثال لتشريعات ضريبة القيمة المضافة خلال تلك الفترة.

وبالنظر إلى التعديلات الأخيرة على اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة، والأدلة الإرشادية المختلفة الصادرة عن جهاز الضرائب، ومرور ثلاث سنوات على تطبيق الضريبة، فإنه من الضروري ضمان الامتثال المستمرّ للمتطلبات التنظيمية الجديدة. وفي هذا الصدد، لا بدّ من تسليط الضوء على بعض نقاط العمل الرئيسية:

1. خصم ضريبة المدخلات:

- وفقًا لتشريعات ضريبة القيمة المضافة، يمكن خصم ضريبة المدخلات في الحالات التي يتمّ فيها تكبّد النفقات على التوريدات الخاضعة للضريبة، مع مراعاة استيفاء الشروط الأخرى.
- يجوز طلب تأجيل خصم ضريبة المدخلات عن أي فترة ضريبية إلى فترة ضريبية لاحقة، ويسقط حقّ في المطالبة بالخصم بعد انقضاء فترة (3) سنوات من نهاية الفترة الضريبية التي نشأ خلالها حق الخصم.
- وبناء عليه، يجب مراجعة سجلّ المشتريات لضمان خصم ضريبة القيمة المضافة بشكل مناسب وفي الوقت المحدد لتجنب أي تكلفة ضريبية على الأعمال.

2. مراجعة إقرارات ضريبة القيمة المضافة

- في حال تبيّن للخاضع للضريبة وجود خطأ أو إغفال في إقرار ضريبة القيمة المضافة المقدّم، يجب عليه تقديم إقرار ضريبي معدّل خلال (30) يومًا من اكتشاف الخطأ أو الإغفال.
- لا يمكن تقديم الإقرار المعدّل بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ تقديمه.
- في حال قام جهاز الضرائب بإجراءات الفحص أو التقييم الضريبي قبل ذلك التاريخ، فمن ثمّ لا يجوز للخاضع للضريبة تعديل الإقرار الضريبي.

3. الفحص الضريبي

- بالنظر إلى مرور ثلاث سنوات على تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فإنه من المتوقع زيادة إجراءات الفحص الضريبي من قبل جهاز الضرائب.
- وانطلاقًا من خبرتنا في هذا المجال، سيتم إرسال إشعار الفحص الضريبي عبر البريد الإلكتروني إلى ممثل الضرائب أو تحميله في خانة "المراسلات" على البوابة الإلكترونية الخاصّة بالضرائب. وبالتالي، يجب التحقق بانتظام من رسائل البريد الإلكتروني والإشعارات على تلك البوابة.

4. ردّ ضريبة القيمة المضافة

- وفقًا لتشريعات ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عُمان، في حال كانت ضريبة المدخلات أكثر من ضريبة المخرجات في الإقرار الضريبي، يمكن تقديم طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة خلال (5) سنوات من نهاية الفترة الضريبية المعنية.
- تتيح تشريعات ضريبة القيمة المضافة ردّ الضريبة للشركات غير المقيمة، والمنظمات الخيرية، والدبلوماسيين الحكوميين الأجانب، والمنظمات الدولية، من ضمن جهات أخرى، مع مراعاة استيفاء بعض الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون.

- والجدير بالذكر أنّ هناك فترات ضريبية محددة وجداول زمنية منصوص عليها في تشريعات ضريبة القيمة المضافة لطلب استرداد الضريبة في حالات خاصة.

تذكير: ردّ ضريبة القيمة المضافة للأشخاص غير المقيمين وغير المسجّلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عُمان

بموجب تشريعات ضريبة القيمة المضافة، يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبل أي شخص ليس له محلّ إقامة في السلطنة وغير مُلزم بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في عُمان.

ويجب تقديم طلب الاسترداد خلال (6) أشهر من نهاية الفترات الضريبية المحددة بستة (6) أشهر، مع مراعاة استيفاء كافة الشروط ذات الصلة.

يُرجى الاطلاع فيما يلي على الفترة الضريبية والمهلة المحددة لتقديم طلب استرداد الضريبة من قبل الشخص غير المقيم:

فترة الاسترداد	المهلة المحددة
من 1 يناير إلى 30 يونيو	31 ديسمبر
من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر	30 يونيو

وبالنظر إلى اقتراب المهلة المحددة لتقديم طلب استرداد الضريبة عن الفترة الضريبية من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2023 في 30 يونيو 2024، فإنّ التوصية المقدّمة تتمثّل في تقديم طلب استرداد الضريبة في أقرب وقت ممكن.

وللحصول على أي معلومات إضافية بشأن المعلومات الواردة أعلاه، يُرجى التواصل مع جاي دوسيجا أو جهة الاتصال المُعتادة في ديلويت.

الإدارة العامة للجمارك تباشر رسمياً بعملية الربط بين الحاويات

في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة العامة للجمارك وشركائها على مستوى مشغّلي المنافذ الجوية والبحرية لتسهيل عملية الإفراج عن الشحنات وضمان انسيابية الحركة من وإلى المنافذ الجمركية، أعلنت الإدارة العامة للجمارك عن تفعيل عملية الربط بين الحاويات الصادرة بين نظام بيان الجمركي ومشغّل محطة الحاويات في ميناء صحار بدءًا من يوم الخميس الموافق 18 يناير 2024.

وبالتالي، فإنه لأغراض ضمان سلاسة حركة الحاويات المصدّرة وتجنّب حصول أي صعوبات، يجب التأكد مما يلي:

1. دقة وصحة البيانات المُدخلة في نظام بيان للحاويات المصدّرة.
2. اختيار مشغّل الميناء الصحيح في نظام بيان للبيانات الصادرة عبر ميناء صحار.
3. ضرورة التصريح عن الوزن الصافي الصحيح في نظام بيان.
4. التأكد من استكمال إجراءات الإقرار الصادر، والإفراج عن الحاويات الصادرة في نظام بيان قبل وصول الشحنات إلى محطة الحاويات.

وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يُرجى الاطلاع على هذا الرابط.

الإدارة العامة للجمارك تُعلن عن ايقاف تفعيل خدمة تقديم وثيقة الشحن (المانيفست) يدويًا

بتاريخ 3 مارس 2024، أطلقت سلطنة عُمان خدمة الربط والتكامل الإلكتروني بين نظام بيان الجمركي وأنظمة مشغّلي الخطوط الملاحية وشركات الشحن. وتهدف هذه المبادرة إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة في العمليات الجمركية. وفيما يلي الطرق المتاحة لتسجيل الدخول:

1. تسجيل الدخول باستخدام البطاقة الذكية أو وسيلة يو إس بي.
2. تسجيل الدخول باستخدام رقم الهاتف النقّال (بطاقة الهاتف الذكي المعززة بنظام التصديق الإلكتروني).

3. تسجيل الدخول باستخدام البطاقة الذكية أو وسيلة يو إس بي أو نظام التصديق الإلكتروني.

وللمزيد من المعلومات في هذا الشأن، يُرجى الاطلاع على هذا الرابط.